

مجلة الهلال

فبراير 1999

حصاد القرن العشرين

تطور مصر السياسى

بقلم د. روف عباس

يعد القرن العشرون من أهم قرون الألفية الثانية، وأكثرها خطرا. وأسرعها إيقاعا، وأغناها بالتغيرات السياسية الدرامية التي كانت لها انعكاساتها الاجتماعية والثقافية: ولما كانت مصر تحتل موقعا بارزا على خريطة العالم، فإن سمات القرن العشرين تركت بصماتها على تطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى بصورة شديدة الوضوح. ويعنينا هنا ما جمعه مصر من حصاد القرن العشرين فى المجال السياسى.

جاء تغيير الوضع الدولى لمصر فى مقدمة مظاهر التغيير السياسى التي شهدتها مصر فى القرن العشرين، فقد افتتح القرن ومصر ولاية من ولايات الدولة العثمانية ذات وضع خاص كفلته فرمانات التي حصل عليها محمد على والخديوى إسماعيل، وصل إلى مرتبة الاستقلال الذاتى الكامل، وهو وضع لم تغيره بريطانيا عند احتلالها مصر عام 1882 حتى لا تصطدم بمقاومة فرنسا وغيرها من الدول الكبرى المنافسة لها، وخاصة أن وضع مصر القانونى فى ظل الحكم الذاتى الكامل أتاح لبريطانيا السيطرة على البلاد دون حاجة إلى تغيير وضعها طالما كانت السيادة العثمانية مجرد سيادة إسمية.

ولم تعن بريطانيا بتغيير وضع مصر الدولى إلا عندما انضمت تركيا إلى ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، فأعلنت الحماية على مصر عام 1914 وعينت الأمير حسين كامل ابن الخديوى إسماعيل سلطانا على مصر، أى أن مصر أصبحت سلطنته تخضع للحماية البريطانية، واتجه جهد المصريين عند نهاية الحرب إلى إلغاء الحماية التي عدها سعد زغلول باشا باطلا قانونا لأنها فرضت على مصر دون طلب منها، فكان تشكيل "الوفد المصرى" عند نهاية الحرب يهدف إلى طرح قضية استقلال مصر على مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس عام 1919.

واضطرت بريطانيا أن تعلن استقلال مصر فى 28 فبراير 1922 تحت ضغط الحركة الوطنية المصرية من طرف واحد فى تصريح مشهور سلب مصر لب الاستقلال بالتحفظات الأربعة التي أبقت مصر من

حيث الواقع - تحت الهيمنة البريطانية، لتصبح موضع مفاوضات دارت بين مصر وبريطانيا حتى انتهت بتوقيع اتفاقيه الجلاء فى 1954، وتحولت مصر فى ظل دستور 1923 إلى مملكة.

وطويت صفحه حكم أسرة محمد على بإعلان الجمهورية (18 يونيو 1953) ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958) بوحدة مصر وسوريا، واستمرار الاحتفاظ باسم الدولة بعد الانفصال (1961) حتى تغير إلى جمهورية مصر العربية فى أوائل عهد السادات.

وهكذا شهد القرن العشرون تغير وضع مصر الدولى من ولاية عثمانية يحكمها خديوى إلى سلطنة تحت الحماية، إلى مملكة، إلى جمهوريه، كما شهد مشكله البحث عن الهوية.

إنتماء مصر لدوله الخلافة

فقد كانت مصر فى مطلع القرن تتبنى فكرة الجامعة الإسلامية التى كانت خطأ أساسيا فى حركه الحزب الوطنى، طالما كانت هذه الفكرة تعنى الحفاظ على سلامه ووحدة أراضى الدولة العثمانية، وتتمسك بانتماء مصر إلى دوله الخلافة الإسلامية، لان الحزب الوطنى بنى نضاله على أساس أن الوجود البريطانى فى مصر وجود غير شرعى لان مصر تخضع للسيادة العثمانية، فكان التمسك بالتبعية للدولة العثمانية هو طوق النجاة من الاحتلال البريطانى، ومن ثم كان التشيع لفكرة الجامعة الإسلامية التى يربعاها السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى يواكب التمسك بالتبعية العثمانية، ويغضى على فكرة القومية المصرية التى طرحها احمد لطفى السيد قبل الحرب الأولى على استحياء، ويرفض فكرة القومية العربية باعتبارها تهدف إلى تمزيق أوصال الدولة العثمانية إلى كيانات قوميه، قد يترتب عليها (لو قدر لها النجاح) أن تكرر الوجود الاستعمارى البريطانى فى مصر والفرنسى فى شمال أفريقيا، لذلك وصمت الحركة الوطنية المصرية دعاه القومية العربية بالخيانة والعمالة للدول الأوروبية الاستعمارية، ونفرت من الدعوة إلى القومية العربية.

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وا إعلان الحماية البريطانية على مصر، وهزيمة الدولة العثمانية (تركيا) فى الحرب، وضع مصر فى مفرق طرق البحث عن هوية، فاخْتفاء الدولة العثمانية بدد فكرة الجامعة الإسلامية، وهناك ازدياء ونفور من فكرة القومية العربية، فلم يكن هناك مفر من التمسك بالهوية القومية المصرية التى عبر عنها " الوفد المصرى" وقيادته التى تنتمى أصلا إلى تيار القومية المصرية، وعبرت عنه الجماهير فى ثوره 1919، وغذاه الكتاب الذين راحوا يروجون للفكرة المصرية باستدعاء تاريخ مصر القديم، والتقليل من شأن الحقبة الإسلامية من تاريخ مصر.

غير أن الأمر لم يحسم لصالح القومية المصرية، فقد أسال إلغاء الخلافة فى تركيا لعاب بعض حكام البلاد الإسلامية لحمل لقب الخليفة بما يضيفه على صاحبه من أبهة ونفوذ فى العالم الإسلامى، وكان

من بين هؤلاء الملك فؤاد، ورغم فشل هذا المسعى أعيد طرح الفكرة وتجديد المحاولة فى بداية عهد الملك فاروق. وكان التطلع إلى الخلافة يستلزم استخدام الإسلام كاداه سياسيه فى يد الملك، ومن ثم النفخ فى الأزهر وتحويله إلى مؤسسه دينيه رئيسيه يستخدمها الملك لتحقيق أطماعه فى الحصول على الخلافة بقدر ما يستخدمها فى تدعيم سلطته الأوتوقراطية وتبرير اعتدائه على الدستور.

الإنتماء القومى

هذا اللعب بفكرة إحياء الخلافة، وما إستلزمه من تضخيم دور الأزهر وما سمي بهيئة كبار العلماء، أعاد طرح الفكرة الإسلامية بإلحاح ترك أثارا سلبيه على الانتماء القومى المصرى، وفتح الطريق أمام قيام جماعه الإخوان المسلمين التى تبنت هذه الفكرة مستفيدة من فشل التجربة اللبرالية ذات التوجه العلمانى التى كان رموزها دعاة القومية المصرية.

ورغم حرص ثورة يوليو 1952 على إبراز التوجه القومى المصرى فى سنواتها الأولى من خلال بعض الإيماءات مثل نقل تمثال رمسيس إلى ميدان باب الحديد وإعادة تسمية الميدان وشارع الملكة إلى ميدان وشارع رمسيس، ونقل رفات محمد فريد إلى ضريح مصطفى كامل فى موكب مهيب، والتركيز على الهوية المصرية فى مناهج التعليم العام والإعلام، إلا أن النظام ظل يحتفظ بالدين كأداة سياسية من خلال الإبقاء على حجم الأزهر ودعم المؤسسة الدينية لتصبح سندا للنظام، وخاصة بعد الاصطدام بالإخوان المسلمين وتصفيه دورهم.

وإذا كانت ثورة 1952 قد اكتشفت التوجه القومى العربى وأهميته لدعم دور مصر الإقليمى نتيجة موقف الشعوب العربية المساند لمصر أيام العدوان الثلاثى (1956)، وتأكيد هذا التوجه من خلال الوحدة مع سوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة (1958). فإن الطريقة التى قدمت بها القومية العربية فى مناهج التعليم العام ووسائل الإعلام بمصر، ركزت على الأخوة فى الدين واللغة المشتركة. . . الخ، واستدعت الأمجاد الإسلامية التى كانت مصر طرفا رئيسيا فيها إلى جانب الشام، فأضاف التوجه القومى العربى الجديد فى مصر إلى رصيد الفكرة الإسلامية خصما من رصيد الفكرة القومية المصرية، دون أن يؤدى إلى تأصيل التوجه القومى العربى بين الجماهير المصرية تأصيلا حقيقيا.

ولعل ذلك يلقى بعض الضوء على أزمة الانتماء التى تعانى منها مصر عند ختام القرن، بقدر ما عانت فى بدايته، فقد نشأ جيل العشرينات مشبعا بالزهو القومى المصرى الذى أطلقته ثورة 1919، وعانى جيل الأربعينات من الحيرة بين التوجه الإسلامى والتوجه القومى المصرى حتى استقر عند الانتماء القومى المصرى مع قيام ثورة 1952 ثم يفاجأ بالانتماء القومى العربى، ثم يعود السادات إلى صرح اتجاه مصرى إسلامى هجين وانعكس ذلك كله على خطة الإعلام وخطة التعليم العام، فلم يجد الشباب استمرار إلا

لفكرة الانتماء الإسلامى الذى غذاه السادات بإطلاق العنان للإخوان والجماعات الإسلامية، بينما ازدادت حيرة من شغلهم قضية الانتماء والهوية.

ثورتان فى القرن العشرين

وقد شهد القرن العشرون ثورتين: ثورة 1919 وثورة 1952، وكانت الأولى ثورة شعبية بكل المقاييس، هبت فجأة دون قيادة عندما يؤس الشعب من إمكانية تحقيق أمانيه الوطنية فى الاستقلال والعدالة الاجتماعية، وعندما وجد الإنجليز ينفون الساسة الذى يمثلون التيار المعتدل المتعاون مع الإنجليز لمجرد تحركهم فى اتجاه "السعى كلما وجدوا للسعى سبيلا لتحقيق الاستقلال"، فكان اندلاع بركان الثورة التى شارك فيها العمال والفلاحون والطلبة، واتسمت بالعنف الموجه ضد رموز السلطة ورموز الاستغلال الاجتماعى معا. وقد سارعت قيادة "الوفد المصرى" التى فاجأتها الثورة على غير توقع، إلى احتواء الثورة من خلال لجان الوفد ومن خلال الجهود المضنية التى بذلها عبد الرحمن فهمى بك الذى يرجع إليه فضل صناعة الصورة السياسية لسعد زغلول كرمز للعمل الوطنى وكقائد للثورة. وكان الطابع التلقائى الذى استتمت به الثورة وغياب التنظيم الثورى المعبر عن الجماهير التى شاركت فى إشعال، جذوتها، كافيًا لتحويل حصادها لخدمة البورجوازية المصرية التى تصدت لقيادة العمل السياسى، والتى جعلها العنف الثورى ودلالاته الاجتماعية تميل إلى محاولة الخروج من المأزق بالالتقاء مع الإنجليز فى منتصف الطريق، فكانت التطورات التى أدت إلى صدور تصريح 28 فبراير 1922 ودستور 1923.

ولكن ثورة 1919 لم تتجح فى تحقيق الأهداف التى حركت الجماهير لإشعالها وهى الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية، فظل الوجود الإحتلالى كما هو، ودفعت مصر ثمنًا باهظًا لمساندة المجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الثانية وعجز النظام السياسى الذى أقامة دستور 1923 عن تحقيق الإصلاح الاجتماعى المنشود، بل حفلت العشرينيات والثلاثينات بالانقلابات الدستورية التى دعمت السلطة الأوتوقراطية للقصر، وحفلت الأديبات السياسية بالحديث عن ثلوث الفقر والجهل والمرضى الذى جسد عجز النظام السياسى عن تحقيق الأمل المنشود فى العدل الاجتماعى.

ثورة يوليو

وهكذا خرج الضباط الأحرار فى 23 يوليو 1952 لتغيير النظام عن طريق الانقلاب العسكرى، الذى حمل اسم "حركة الجيش المباركة" ولما كان صناع الانقلاب يمثلون أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة التى عبرت عن أمل الجماهير فى تحقيق الاستقلال الوطنى والعدل الاجتماعى، وكانوا يمثلون جبهة وطنية جمعت ضباطًا ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية فيما عدا الوفد والأحزاب الليبرالية وطرحوا برنامجاً مبدئياً فى المبادئ السبعة الشهيرة يلقى قبولاً عاماً، وخاصة ما اتصل بالعدالة الاجتماعية والقضاء على سيطرة راس المال على الحكم، والتعبير العملى عن ذلك بإقرار الإصلاح الزراعى، ثم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، فقد كان ما تحقق على يد طليعة الضباط الأحرار فى حقيقة الأمر "ثورة".

وقد استطاعت ثورة يوليو أن تحقق الاستقلال الوطنى بتوقيع معاهدة الجلاء، والتصدى للعدوان الثلاثى، وتبنى سياسة وطنية مستقلة ترفض كل محاولات التبعية، وآمنت أن تحقيق الاستقلال الوطنى يتطلب إحاطة مصر بمجال خال من الوجود الأجنبى، فكان التأييد الفعلى لحركة التحرير الوطنى فى الوطن العربى وأفريقيا، والاشترك فى تأسيس حركة عدم الانحياز ولعب دور القوة الإقليمية المستقلة وخاصة عندما تمت الوحدة بين مصر وسوريا، ورغم وقوع الانفصال كان دعم ثورة اليمن يعد متغيراً إستراتيجياً إقليمياً خطيراً يجعل لمصر اليد العليا فى البحر الأحمر إضافة إلى امتلاكها لقناة السويس، مما أدى إلى اتجاه الغرب ممثلاً فى حلف الأطنطى إلى التخطيط لتصفية الدور الإقليمى لثورة يوليو الذى تم فى يونيو 1967.

التنمية الاقتصادية

وعلى الصعيد الاقتصادى والاجتماعى، رفعت ثورة يوليو التوجه الليبرالى، وعملت على فتح الطريق أمام الرأسمالية المصرية لتقود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها أخطأت التقدير، فقد ظنت أن هناك جناحين للرأسمالية المصرية احدهما يستثمر فى الأرض والآخر يستثمر أمواله فى قطاع الأعمال، وظنت أن الإصلاح الزراعى يجعل قطاع الأعمال ينفرد باجتذاب الاستثمارات. ولكن فى حقيقة الأمر كانت الرأسمالية المصرية تعمل فى القطاعين معاً، وجعلها الإصلاح الزراعى تحجم عن الاستجابة لإغراءات النظام الجديد، وتضييع فرصة ذهبية أتاحتها لها النظم بقرارات التمسير 1957، وعندما وجدت الدولة أن عليها مواجهة حالة الركود الاقتصادى والمضى قدماً على طريق التنمية، اضطرت أن تأخذ على عاتقها إدارة الاقتصاد، فكان القطاع العام، وكانت الإجراءات التى حملت اسم "القرارات الاشتراكية" وكان التوجه الاشتراكى المبتسر الذى طرح منذ عام 1961.

لقد حققت ثورة يوليو نجاحاً ملحوظاً فى بناء الاقتصاد الوطنى، فأنجزت السد العالى، ووسعت نطاق الصناعة، كما حققت انجازات كبيرة على صعيد التنمية الاجتماعية، ولكن ضربة 1967 وعملية إعادة بناء القوات المسلحة لتحرير التراب الوطنى فى حرب أكتوبر 1973 استنفدت الكثير من المواد الاقتصادية واثرت على الخدمات تأثيراً سلبياً.

وبعد نصر أكتوبر 1973 حاول أنور السادات أن يجد حلاً للأزمة الاقتصادية من خلال التوسع فى الاستدانة من الخارج وتبنى ما سمي بسياسة الانفتاح مما أدى إلى حدوث خلل فى البنية الأساسية صرفت مصر العقدين الأخيرين من القرن فى محاولة إصلاحه، ويطوى القرن صفحته تاركاً مصر تعاني سلسلة من الأزمات الاجتماعية الناجمة عن تخلى الدولة عن إدارة الاقتصاد وتصفية القطاع العام.

أزمة !

كذلك شهد القرن العشرون أزمة النظام السياسى المصرى فى الحقتين الليبرالية وثورة يوليو من حيث غيبة الديمقراطية ومحدودية المشاركة السياسية سواء فى ظل دستور 1923 أو فى ظل الدساتير التى صدرت فى عهد ثورة يوليو. وفى ظل دستور 1923 كان كبار الملاك الزراعيين يحتلون مقاعد البرلمان بمجلسيه: النواب والشيوخ، واتجه التشريع فى الأغلب الأعم إلى خدمة مصالح تلك النخبة الحاكمة. وبدأ إرساء التقاليد البغيضة لتزوير إرادة الناخبين من خلال تزوير الانتخابات، بل تمادى القصر فى عدوانه على الدستور تعطيلاً وإلغاء، وادى ذلك إلى ظهور حركات الرفض الاجتماعى على يد الشباب الذى صدمه فشل التجربة الليبرالية فى تحقيق الأمنى الوطنية فراح يبحث عن أيديولوجيات بديلة كالاشتراكية التى بدأت بذورها فى مصر مع مطلع العشرينات أو الفاشية التى عبرت عنها حركة مصر الفتاه، أو التوجه الإسلامى الذى عبرت عنه حركة الإخوان.

ورغم رفع ثورة يوليو لشعار الديمقراطية واعتبار تحقيق "الديمقراطية السليمة" من بين أهدافها، إلا أن الممارسة السياسية الفعلية جاءت عكس ذلك فتم التوسع فى دائرة الخاضعين للعزل السياسى لتشمل كل اتجاهات المعارضة كما غيب ممثلو هذه الاتجاهات فى السجون والمعقلات، واستمر تقليد تزوير الانتخابات حتى فقدت الجماهير الاهتمام بممارسة حقها الانتخابى. وينتهى القرن وعلى ارض مصر رجال ونساء وصلوا سن الشيخوخة دون أن يدخلوا لجنة انتخابية ليقينهم أن ممارستهم لحقهم الانتخابى لن تغير من نتائج الانتخابات طالما كان "التقفيل" أداة فعالة لحسم الأمور لصالح مرشحين بعينهم، وليشهد العقد الأخير من القرن عدداً كبيراً من الأحكام ببطلان انتخاب نواب تربعوا على مقعد النيابة.

ولا نستطيع أن نختم الرصد التاريخى للتطور السياسى فى مصر فى القرن العشرين دون أن نقلى نظرة على دور مصر فى قضية فلسطين.

النشاط الصهيونى

فمن الثابت تاريخياً أنه لم يكن هناك إدراك فى مصر لخطورة ما يدور على ارض فلسطين إلا عند وقوع ثورة فلسطين عام 1936 ، أما قبل ذلك فلم تشهد مصر اهتماماً بالنشاط الصهيونى فى فلسطين بل على العكس، كانت مصر تلعب دور المحطة التى تستقبل يهود أوروبا بين الحربين العالميتين فى طريقهم إلى فلسطين، ولعبت الجالية اليهودية فى مصر دوراً فعالاً فى دعم النشاط الصهيونى بصورة أو بأخرى.

ولذلك عندما قامت الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، بدأت مصر تحس بخطورة وجود كيان صهيونى على حدودها الشرقية مع جاراتها العربيات، وهو ما عبر عنه النحاس باشا رئيس الوزراء عندئذ. وبدأت الحركات السياسية المختلفة فى مصر تضع القضية الفلسطينية فى اعتبارها منذ ذلك التاريخ.

وكانت قضية فلسطين أيضاً - وراء اهتمام مصر بمشروعات الوحدة العربية التي طرحت في الأربعينيات، وفي لعب مصر الدور الأساسى فى إقامة جامعة الدولة العربية، وبذلك أصبحت مصر طرفاً أساسياً فى القضية التي تعد -قبل أى اعتبار آخر- قضية أمن قومى مصرى وظلت كذلك حتى نهاية القرن.

تقسيم فلسطين

وشهدت مصر جدلاً سياسياً عريضاً وحركات شعبية نظمت مظاهرات صاخبة عند طرح مشروع تقسيم فلسطين عام 1947، فكان التيار الغالب فى مصر يعارض التقسيم ويدعو إلى استقلال فلسطين. وما لبثت أن انسحبت بريطانيا من فلسطين وأعلن قيام الدولة الصهيونية، وكان لا بد من إقرار عربى بقيامها، فسيقت دول الجامعة العربية إلى حرب لم يعد لها ولم يحسب حسابها عام 1948 انتهت لصالح الكيان الصهيونى الوليد وتوقيع اتفاقية الهدنة التي كانت اعترافاً ضمناً بإسرائيل.

ورغم غياب خطة عربية لحرير فلسطين، "ظل تحرير الوطن السليب" شعاراً تردده الأنظمة العربية دون أن تعنيه بما فى ذلك مصر، وإذا كان قيام ثورة يوليو من تداعيات حرب فلسطين عام 1948 التي كشفت فساد النظام وعجزه فان الثورة لم تعمل على تحرير فلسطين، ورغم رفضها لفكرة الصلح مع إسرائيل عندما طرحتها الولايات المتحدة فى 53/ 1954 ورغم اشتراك إسرائيل فى العدوان الثلاثى 1956، فقد ظل النظام يرى ضرورة تأمين عمل عربى مشترك لتحقيق هذه الغاية، ومن هنا كانت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية التي كانت سلبية تماماً. وكان الخط السياسى المصرى والعربى هو المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تنص على عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم والالتزام بخطوط التقسيم الذى وضعته الأمم المتحدة عام 1947.

وعندما تورطت مصر إلى الوقوع فى فخ هزيمة يونيو 1967 حدث تحول جوهري فى الموقف من قضية فلسطين بمجرد قبول القرار 242 الذى نص على الانسحاب من الأراضى التي تم احتلالها فى 1967، مقابل حدود آمنة ومعترف بها. ورغم رفض مصر للهزيمة والجهود المضنية التي بذلت لإعادة بناء القوات المسلحة والتضحيات التي بذلت فى حرب الاستنزاف وما تحقق فى أكتوبر 1973 من نصر، إلا أن الخط السياسى المصرى أصبح التركيز على تحرير التراب الوطنى (سيناء) وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل مع محاولة التوصل إلى تسوية "مناسبة" لحقوق شعب فلسطين إذا كان ذلك ممكناً فى إطار سلام شامل.

وبينتهى القرن ومصر تجد نفسها لا تملك الفكاك من الالتزام بقضية فلسطين فى ظل تبدد حلم السلام لشامل بسبب المراوغة الإسرائيلية والدعم المطلق الذى تلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية،

وتظل القضية الفلسطينية قضية امن قومي مصرى لا يستطيع أى نظام أن ينفذ يديه منها دون أن يتحمل وزر التفريط فى الأمن القومى ويفقد بذلك مصداقيته.